2021

تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة

"الفعالية والجاذبية"

إسلام إبراهيم حسين

باحث ماجستير العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

ظهر، مع مطلع القرن الحالي، تجمع اقتصادي دولي يسمى "البريكس" يتكون من خمس دول من القوى الصاعدة هم: (روسيا، البرازيل، الهند، الصين، جنوب أفريقيا)، وأصبح للتجمع دورًا اقتصاديًا هامًا في النسق الدولي القائم، وهو ما يطرح التساؤلات حول إمكانية تطور دوره الاقتصادي كقوة اقتصادية كبرى إلى تأثير سياسي واستراتيجي لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية الراهنة في النسق الدولي، وإمكانية أن يصبح تجمع البريكس لاعبًا اقتصاديًا وسياسيًا رئيسيًا في المستقبل.

يستهدف هذا البحث الوقوف على مدى تأثير تجمع البريكس على اقتصاديات القوى الصاعدة الجديدة، ورصد أهم العوامل والأبعاد والمبادرات لتجمع البريكس تجاه هذه الدول، في محاولة لمواجهة الهيمنة الأمريكية وإرساء التعددية القطبية، وتقييم قدرته على التوسع بضم دول جديدة له.

Abstract

At the beginning of this century, an international economic grouping called "BRICS" has emerged, consisting of five countries from the rising powers: (Russia, Brazil, India, China, and South Africa). This grouping has an important economic role in the existing international system, which raises questions about the possibility of the evolution of its economic role as a major economic power into a political and strategic influence to confront the current economic, political and security challenges in the international system, and the possibility that the BRICS gathering becomes a major economic and political player in the future.

This research aims to find out the extent of the influence of the BRICS grouping on the economies of the new emerging powers, and to monitor the most important factors, dimensions and initiatives of the BRICS grouping towards these countries, in an attempt to counter the U.S. hegemony and establish a multipolar system, and assess its ability to expand by inclusion of new countries.

مقدمة

بعد سقوط جدار برلين وفي ذروة انتشار العولمة، وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر عام 2001 مباشرةً، ظهر مصطلح "البريك" إلى النور؛ ثم تحول إلى واقع بانعقاد أول اجتماع على مستوى القمة للبريك عام 2009، وانضمت جنوب أفريقيا ليتحول إلى تجمع البريكس رسميًا عام 2011، ونجد أن هذه الدول الخمس تأتي من قارات مختلفة، حيث تمتد بين أربع قارات؛، وبالتالي هناك اختلافات متعددة فيما بينها، إذ تتألف مجموعة البريكس من خمس دول من أربع قارات مختلفة.

وهو بذلك يعد تجمعًا دوليًا مختلفًا بشكل كبير عن بقية أشكال التحالفات والمنظمات التي شهدها النسق الدولي من قبل فلا يربطها نطاق جغرافي او إقليمي، ورغم تباين درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، استطاعت أن تجد الكثير مما تتفق عليه رغم الاختلاف الطبيعي فيما بينها سواء العرقي أو الديني أو اللغوي، وبدأ الحديث عن إمكانية أن تمارس دول البريكس مجتمعةً نفوذًا جيوستراتيجيًا عالميًا، وفي هذا الإطار، يمكن إدراك المساعي الجادة والطموحة التي تقوم بها دول البريكس؛ من أجل صياغة نسق دولي جديد في ظل المتغيرات الجذرية الحاصلة في العالم؛ فهي تحاول لعب دور أكثر نشاطًا في السياسة الدولية؛ هادفةً إلى مواجهة الهيمنة الأمريكية وتكريس مبدأ السيادة واستقلال القرار الوطني.

تظهر دول البريكس كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنمو اقتصادي مستدام؛ بسبب عدة عوامل ساهمت في ذلك، أهمها طبيعة الدول المشكلة للتكتل التي تملك منفردةً قدرات اقتصادية وعسكرية معتبرة، كما أن ثراء هذه الدول بالموارد والطاقات أسهم في خلق تنوع وتعدد في مصادر الطاقة والتصنيع، ومنه إلى تكامل في عدة ميادين رغم التباعد الجغرافي، في محاولة لإعادة توزيع القوى في العالم؛ بهدف كسر الهيمنة الغربية على النسق الدولي ورسم معالم نسق دولي متعدد الأقطاب تستطيع دول المجموعة التموقع فيه بارتياح تام.

أهمية البحث

- تناول الطموحات والتطلعات والتقاء المصالح بين دول البريكس وأهدافها المشتركة في سبيل التحول نحو إرساء دعائم لنسق دولي متعدد الأقطاب.
- التعرف على أهم المبادرات والسياسات التي قد تعيد تشكيل البريكس وتعيد صياغة أهدافه.

- التعرف على مدى سعي تجمع البريكس نحو ضم دول أخرى.

المشكلة البحثية

يطرح الباحث مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"هل نجح تجمع البريكس في التأثير على تكتلات القوى الاقتصادية الصاعدة ؟وما مدى فعالية التجمع في جذب دول جديدة؟"

هدف البحث

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى قدرة البريكس على ضم دول جديدة له، والوقوف على إمكانات وتتبع محاولات ومبادرات البريكس للتأثير على الاقتصاديات الصاعدة، وإمكانية التوسع بضم دول جديدة له؛ لذا سيتناول هذا البحث تأثير مفهوم البريكس على اقتصاديات الدول الأخرى النامية، والعلاقات بين تجمع البريكس والاقتصاديات الصاعدة.

منهجية البحث

يتحدد منهج البحث على مقتضى طبيعة مادة الموضوع وهدف البحث، وطالما أن البحث يقع في إطار دراسة الحالة والهدف منه هو الانتهاء إلى حكم موضوعي بصدده، فارتباطاً بهذا، فإن الباحث سوف يعتمد على منهج أساسي من مناهج البحث العلمي، وهو "المنهج الاستقرائي"، حيث إنه هو ذلك المنهج الذي يقوم بشكل أساسي على أداة الملاحظة، وذلك بقيام الباحث بعدة ملاحظات أو استقراءات أو مشاهدات، لعدد من الظواهر التي قد تكون مرتبطة ببعضها البعض، عن طريق عملية دقيقة تهدف إلى جمع البيانات، محاولاً الكشف عن سبل أغوار هذه الظواهر للوصول إلى نتيجة يمكن تعميمها على النوع كله؛ بغية تسجيل أحداثه ووقائعه ومن ثم استقراء الواقع السياسي في فترة الدراسة وصولاً إلى تقديم حكم موضوعي بشأنه، ومن خلال هذا المنهج لتحقيق هدف الدراسة يحاول الباحث استقراء الواقع الموضوعي للدور الذي يقوم به تجمع البريكس تجاه الدول النامية الأخرى.

الفترة الزمنية

يتناول البحث طبيعة وأبعاد ومضمون الدور الذي يقوم به تجمع البريكس، وذلك في الفترة من عام 2001، حين طُرح مصطلح البريك لأول مرة، وحتى عام 2019.

محاور البحث

يتناول هذا البحث قدرات وإمكانات البريكس على التوسع والتمدد بانضمام دول جديدة؛ ومن ثم تأثير البريكس على الاقتصاديات الصاعدة؛ مرورًا بعلاقات تجمع البريكس مع بعض الدول، واحتمالات انضمام دول صاعدة لعضويته، وتطور مبادرات البريكس للحوار، وذلك من خلال أربعة محاور هم على التوالي:

المحور الأول: **تأثير البريكس على الاقتصاديات الصاعدة**

المحور الثاني: **احتمالات انضمام دول صاعدة لتجمع البريكس**

المحور الثالث: **مبادرات البريكس للحوارات الإقليمية**

المحور الرابع: **قمم البريكس المشتركة مع المنظمات الإقليمية**

ونتناول ذلك بشيء من التفصيل كما سيرد ذكره.

المحور الأول

تأثير البريكس على الاقتصاديات الصاعدة

قبل الحديث عن تأثير البريكس على الاقتصاديات الصاعدة، سنتناول بدايةً ظهور مصطلح البريك/البريكس إلى النور، فلقد تمت صياغة مصطلح BRICs (البرازيل وروسيا والهند والصين) لأول مرة في نوفمبر عام 2001، من قِبل الخبير الاقتصادي البريطاني "جيم أونيل" محلل شركة جولدمان ساكس Goldman Sachs الاستثمارية – التي تعد واحدة من المؤسسات المؤثرة في العالم – في الورقة الاقتصادية العالمية رقم 66، والمعنونة "بناء عالم اقتصادي أفضل بريك BRICs"، كنوع من النمذجة الاقتصادية للتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية العالمية خلال النصف قرن المقبل، والذي بنى تصورًا لهذه المجموعة في البداية كنموذج اقتصادي من شأنه أن يخلق بديلاً في هيكل التمويل في العالم، مستندًا إلى النمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان (Shraddha Naik, 2016, p 3)، ففي تلك الورقة، رسم "جيم أونيل" دول البريك – البرازيل وروسيا والهند والصين– كقوى اقتصادية صاعدة قد تلعب دورًا أكبر في صنع السياسات الاقتصادية العالمية، وناقش "أونيل" الانحدار النسبي لدول مجموعة الدول السبع G7 – دول الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا واليابان–

ووجه الانتباه إلى النمو الاقتصادي لأسواق أربعة اقتصاديات ناشئة؛ وبالتالي طلب من منتديات صنع السياسات العالمية أن تدمج قادة دول البريك (Hongmei Li & Leslie L. Marsh, 2016, p 2974).

استند "أونيل" على تأثير البُعد السكاني على الأداء الاقتصادي، وخلص إلى أنه إذا زادت دول البريك من إنتاجيتها، ستصبح عمالقة اقتصاديًا؛ بسبب حجم أسواقها المحلية ونمو التجارة العالمية في ظل العولمة، وتوقع وفقًا لحساباته إمكانية أن يكون الناتج المحلي الإجمالي المشترك لهذه الدول الأربعة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة السبع، بحلول عام 2037 (Laurence Daziano, November 2014, p 10).

أصبحت المجموعة أكثر شعبية بعد نشر العمل الثاني من قبل خبراء مجموعة "جولدمان ساكس البنكية العالمية" عام 2003 بعنوان "الحلم مع BRICs: الطريق إلى 2050"، معلنةً أنه كيان اقتصادي وسياسي على حد سواء يحسب له حساب، ويمكنه التفوق حتى على اقتصادات دول مجموعة السبع مجتمعة بحلول عام 2050، وأن اقتصاديات دول البريك ستنافس اقتصاد أغنى الدول في العالم، متوقعين أن مركز الثقل الاقتصادي العالمي في غضون العقود الخمسة المقبلة سيتجه نحو بلدان البريك، قبل أن تنضم جنوب أفريقيا إلى التجمع لتشكيل اقتصادات البريكس رسميًا عام 2010، ومع ضم جنوب أفريقيا، حقق التجمع خاصية شاملة بإضافة منطقة من أفريقيا أقل تمثيلاً نسبيًا في الساحة العالمية: مما أدى إلى إعلان جولدمان ساكس السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين باسم "عقد البريكس" (Shraddha Naik, 2017, p 3).

أولاً: مفاهيم جديدة من القوى الصاعدة

تستخدم بعض الدراسات مصطلح Near-BRICS والذي يعني شبه البريكس أو الدول القريبة من البريكس؛ للدلالة على القوى الإقليمية التي تحقق أداءً عاليًا في النمو، ولديها طموحات القيادة الإقليمية واتباع استراتيجيات السياسة الخارجية المستقلة القائمة على اقتصادها، أو بعبارة أخرى تمتلك هذه الدول خصائص مماثلة لدول البريكس فيما يتعلق بأداء نموها الاقتصادي وتزايد حضورها الإقليمي والدولي؛ ومع ذلك، فهي ليست بنفس أهمية البريكس من حيث حجمها الاقتصادي؛ وتُنسب إلى هذه الحالات تعريفات بديلة مثل "القوى المتوسطة" و"الدول المتأرجحة" و"القوى الناشئة" (Ziya Öniş & Mustafa Kutlay, 2017, p 180)، ومن أمثلة هذه الدول المكسيك وكوريا الجنوبية وتركيا

وإندونيسيا وماليزيا، والتي تساهم في ظهور نسق دولي جديد مع إمكانات كبيرة للتعاون والصراع (Ziya Öniş & Mustafa Kutlay, 2017, p 165).

وعلى ذلك؛ صاغت Goldman Sachs مصطلح "Next BRICS" أو "Next Eleven" (Ziya Öniş & Şuhnaz Yılmaz, 2016, pp 71 – 72)، فبعد الصدى الإعلامي الذي كان لمفهوم BRICs، كتب أونيل O'Neill نفسه ورقة جديدة عام 2007 أطلق فيها مصطلح (N-11) أو (الاقتصادات الناشئة الـ 11 التالية) (Alejandro Jesús Palacios Jiménez, 29 March 2019, p 4)، أو مجموعة الإحدى عشر القادمة التي تضم بنجلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران والمكسيك ونيجيريا وباكستان والفلبين وتركيا وكوريا الجنوبية وفيتنام (سيدهم ليندة، 2019، ص 91)، إذ تعتبر هذه المجموعة من الدول مرشحة لتصبح من أكبر الاقتصادات في العالم (وليد ابراهيم حديفة، 2015، ص 198).

أشار أونيل إلى احتمالية أن يكون لهذه الدول تأثير مماثل لما لتجمع BRIC في النسق الاقتصادي الدولي، وذكر أن السبب الرئيسي لإدماجهم هو مقوماتهم السكانية الكبيرة خارج دول البريك، وبالتالي هم الأكثر احتمالاً للنجاح اقتصاديًا على المدى المتوسط والطويل (Alejandro Jesús Palacios Jiménez, 29 March 2019, p 4)، وشملت المعايير التي استخدمها "أونيل" لهذا التصنيف: استقرار الاقتصاد الكلي، والنضج السياسي، والانفتاح على التجارة، وسياسات الاستثمار وجودة التعليم، وشكلت هذه الدول الإحدى عشر 7 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، مقابل 16 % لدول البريكس في عام 2009 (Laurence Daziano, November 2014, p 10 – 11).

وبعد ظهور هذا المصطلح، جُمعت دول أخرى في اختصارات من قبل المؤسسات المالية الدولة على أساس أوجه التشابه فيما بينها؛ من حيث معدلات التنمية والأداء الاقتصادي، وأبرز هذه الاختصارات دول مينت MINT (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا) (Jorge A. Schiavon & Diego Domínguez, 2016, p 500) ، ودول ميست/ميكت MIST/MIKT (المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا) (ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، 2016، ص 11)، حيث صُنفت المجموعتان من قِبل "جيم أونيل" أيضًا، وتنتمي إلى مجموعة Next Eleven، ولكن معايير هذا التصنيف ليست واضحة بالشكل الكافي، فمن الصعب العثور على أوجه التشابه الاقتصادي أو الديموغرافي بين بلدين متنوعين مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا؛ لذا يُستخدم هذا التصنيف في المقام الأول في تصنيفات

القطاع المالي المتعلق بالسندات الصادرة عن حكومات هذه الدول (Laurence Daziano, November 2014, p 11).

صاغ "روبرت وارد" مصطلح سيفتس CIVETS عام 2010، وتضم هذه المجموعة دول (كولومبيا وإندونيسيا وفيتنام ومصر وتركيا وجنوب أفريقيا)، ولكن لا تزال المعايير المستخدمة لتحديد هذه المجموعة غير واضحة، سوى أن لديها اقتصاد ديناميكي ومتنوع، وعدد كبير من السكان معظمه من الشباب واستقرار سياسي معين (Laurence Daziano, November 2014, p 11).

وبذلك يجمع مصطلح N-11 تقريبًا بين هذه المصطلحات (Alejandro Jesús Palacios Jiménez, 29 March 2019, p 4)، فمصطلح CIVETS يضم دولاً من بين مجموعة الإحدى عشر القادمة، باستثناء كولومبيا وجنوب أفريقيا (Laurence Daziano, November 2014, p 11)، وتمثل جميع هذه الدول الاقتصاديات الصاعدة التي تعاظمت مواقعها السياسية فضلاً عن دخولها كفاعل رئيسي في معترك التنافس الاقتصادي الدولي، ففي سياق الحديث عن التعددية الشمولية Inclusive Multilateralism، يتضح أن مجموعة البريكس ليست المجموعة الوحيدة التي تسعى إلى تحدي النسق الدولي القائم، وفي وقت ليس ببعيد، ستبدأ هذه المجموعات من الدول في الصعود؛ لسببين رئيسيين؛ أولاً لأنها مكونة من دول تتمتع بميزة جغرافية كبيرة في سيناريو التجارة العالمية المتغير، وثانيًا لأن لديها إمكانات ديموغرافية كبيرة (ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، 2016، ص 11).

جمعت التحليلات التي أجراها "أونيل" بين عاملين رئيسيين في التنمية، هما الجانبان الاقتصادي والديموغرافي، ويمكن تحديد خمسة معايير تراكمية هيكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية كشرط أساسي لتحديد الدول الصاعدة التالية، وهي كالتالي: (Laurence Daziano, November 2014, pp 14 – 15)

1. **المعيار الأول هو السكان:** يجب أن يكون التعداد السكاني كبير بما يكفي، على الأقل 100 مليون شخص؛ لتشكل سوقًا محليًا مهمًا، كمنفذ للصناعة المحلية، وللواردات اللازمة معًا لتحقيق التوازن التجاري، فكلما كان سكان الدولة أصغر سنًا وأفضل تعليمًا، مع ارتفاع معدل محو الأمية لدى الإناث، يزيد النمو الاقتصادي للدولة.
2. **المعيار الثاني هو النمو الاقتصادي المحتمل:** الذي يعني مسار نمو طويل الأجل، لمدة تصل إلى 10 سنوات، ويُقدر بنسبة 5 ٪ تقريبًا، ويقوم على التفاعل بين زيادة رأس المال ومقدار

العمل والتقدم التقني؛ بما يؤثر على مستوى النشاط؛ وفقًا لنموذج الاقتصادي الأمريكي الكلاسيكي الجديد "روبرت سولو".

3. **المعيار الثالث هو التحضر الرئيسي أو الديناميكي**، إذ تسمح المدينة بتطوير النقل والوصول إلى مياه الشرب والكهرباء؛ مما يسهل التجارة.
4. **المعيار الرابع هو الحاجة إلى البنية التحتية اللازمة التنمية الاقتصادية للبلد**، من خلال بناء الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة والمطارات والبنية التحتية للطاقة.
5. **المعيار الخامس هو الاستقرار السياسي**، بغض النظر عن نوع النظام السياسي، والذي يسمح بتنفيذ المشاريع طويلة المدى، ويُظهر النموذج الصيني أن التنمية الاقتصادية لا ترتبط بالضرورة مع الانفتاح الديمقراطي، ولكنه يوضح أن وجود قوة مستقرة ومجهزة برؤية طويلة الأجل ومؤسسات مستقرة، يجعل من الممكن تنفيذ سياسات الأعمال واسعة النطاق.

بموجب هذه المعايير، أشار "لورانس دازيانو" Laurence Daziano بمؤسسة فوندابول Fondapol الفرنسية عام 2014 إلى الدول الصاعدة التالية، وهي بنجلاديش وإثيوبيا ونيجيريا وإندونيسيا وفيتنام والمكسيك، ويمكن تجميع هذه البلدان تحت اختصار BENIVM (Laurence Daziano, November 2014, p 15).

برزت عدة محاولات لإنشاء تجمعات لهذه الدول الصاعدة، والتقى ممثلو هذه المجموعات لتبادل الأفكار والسياسات المشتركة، وركزت جداول أعمالهم في الغالب على القضايا الاقتصادية والمالية (Jorge A. Schiavon & Diego Domínguez, 2016, p 500)؛ سعيًا للاضطلاع بدور بارز في الحوكمة العالمية، بعد أن ارتفع مركز تلك القوى في سلم القوى الدولي، لاسيما بعد استمرار إنجازاتها التنموية وترابطها ومأسسة علاقاتها، وإسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمات التي عرفها (ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، 2016، ص 11)، وقد لا تكون هذه الفئة من الدول مؤثرة مثل دول البريكس، ومع ذلك ترسخ نفسها كجهات فاعلة مهمة ليس فقط في جوارها المباشر ولكن أيضًا كمشاركين نشطين في أطر الحوكمة العالمية مثل مجموعة العشرين G20، أو في تجمعات أقاليمية تجمع تلك القوى الصاعدة مثل ميكتا MIKTA (Ziya Öniş & Şuhnaz Yılmaz, 2016, pp 71 – 72).

ثانيًا: نشأة مجموعة ميكتا MIKTA

تتألف مجموعة ميكتا MIKTA من المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وأستراليا، وقد تأسست بعد اجتماع لوزراء خارجية الدول الخمس على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2013 بناءً على مبادرة من المكسيك (Jorge A. Schiavon & Diego Domínguez, 2016, p 500)، وقررت هذه المجموعة من الدول التعاون كآلية غير رسمية فيما بينها لتعزيز المصالح والأفكار المشتركة، ويسعى أعضاؤها إلى تضمين مجموعة أوسع من القضايا التي يمكنهم التعاون عليها بناءً على الحقائق والأهداف المشتركة (Jorge A. Schiavon & Diego Domínguez, 2016, p 500)، حيث تمثل مجموعة ميكتا شراكة جديدة ومبتكرة، وتحاول أن تلعب دورًا بناءً في معالجة القضايا ذات الاهتمام العالمي (Sebastian Haug, 2017, p 61).

تعمل دول ميكتا منذ نشأتها على سبع موضوعات ذات أولوية، تشمل أمن الطاقة، ومواجهة التطرف ومكافحة الإرهاب، وحفظ السلام، وتحرير التجارة والاقتصاد والاستثمار، والتنمية المستدامة، كما تدعو ميكتا للحفاظ على الأمن الدولي، حيث يتمثل هدفها في التشاور والحوار لتعزيز المصالح المشتركة للمجتمع الدولي (Md. Nazmul Islam, 2019, p 482).

تعود جذور هذه المجموعة إلى السمات المشتركة بين الدول الأعضاء، حيث إن جميعهم أعضاء في مجموعة العشرين (Md. Nazmul Islam, 2019, p 481)، فقد ظهرت دول ميكتا مبدئيًا كمجموعة جديدة متبقية ضمن مجموعة العشرين، بالإضافة إلى مجموعتي السبع والبريكس (Seungjoo Lee, 2018, p 99)، ولديهم إجمالي ناتج محلي مماثل؛ مما يوفر أساسًا قويًا للتعاون المتبادل لأهدافها المستقبلية (Md. Nazmul Islam, 2019, p 481)، ووجدت دول ميكتا مساحات من التعاون ليس فقط داخل مجموعة العشرين، ولكن أيضًا داخل عدد من الاليات الاخرى متعددة الأطراف، حيث إن الدول الخمس ليسوا أعضاء فقط في مجموعة العشرين، ولكن أيضًا في أبرز المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Jorge A. Schiavon & Diego Domínguez, 2016, p 501).

يُطلق على دول مجموعة ميكتا بأنها الجيل الثاني من دول البريكس، والفارق أن ميكتا هي أكثر ديمقراطية على نطاق واسع وبالتالي أكثر تجانساً من الجيل الأول من دول البريكس، والتي تشمل كلا من الدول السلطوية (الصين وروسيا) والدول الديمقراطية (الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) (Ziya

Öniş & Mustafa Kutlay, 2017, p 168)، وفي الوقت نفسه لا يزال تجمع البريكس يمثل نقطة مرجعية ضمنية وصريحة لتقييم جدوى وأداء ميكتا، حيث يعد إنشاء بنك التنمية الجديد أكثر النتائج الملموسة لتعاون دول البريكس في مجال التنمية العالمية حتى الآن، مما أثار أسئلة حول مشاريع مماثلة في ميكتا (Sebastian Haug, 2017, p 69)، وقد اقترحت فرنسا تخفيض عدد الأطراف المشاركة في مجموعة العشرين وتحويلها إلى G12؛ لتكون أكثر قدرة على التأثير في الحوكمة العالمية (Shofwan Al Banna Choiruzzad, 2018, p 75)، ولكن رفضت الولايات المتحدة هذا المقترح؛ بسبب الخوف من أن تتحول إلى مجموعة غير فعالة ومقسمة مكونة من مجموعتين عدائيتين هما G7 و البريكس الذين لا يثقون ببعضهم البعض؛ ولذلك يُنظر إلى دول ميكتا على أنها الرابط بين القوتين داخل مجموعة العشرين (Shofwan Al Banna Choiruzzad, 2018, p 77).

المحور الثاني

احتمالات انضمام دول صاعدة لتجمع البريكس

انضمت دولة جنوب أفريقيا لتجمع البريك؛ لما يمثله موقعها الاستراتيجي من أهمية، على الرغم من ضعف اقتصادها مقارنةً مع الدول الأخرى (عبد الرحمن علي عبدالرحمن، مارس 2019، ص 98)، وقد اعتبر كثير من المحللين خطوة انضمام جنوب أفريقيا للبريك بأنها مفاجئة وغير مناسبة استنادًا إلى وضع جنوب أفريقيا الذي يبقى بعيدا عن وضع القوى الاقتصادية الناشئة المشكلة للتجمع، إذ تعد دولة صغيرة نسبيًا، وأعرب "جيم أونيل" عن دهشته من تلك الخطوة، وقد علق على ذلك بالقول أنه يجد صعوبة في تفسير الأسباب التي تقف وراء قبول دول البريك لهذا الانضمام؛ لأن اقتصاد جنوب أفريقيا ليس بقريب حتى من أن يؤهله ليكون عضوًا في بريك، وبدون تحسين الانتاجية ونمو في معدلات المواليد، فإنه لن يكون يومًا مثل تلك الدول (ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، 2016، ص 29).

يوجد الكثير من الاقتصاديات التي يمكن أن توفر فضاء أنسب لتوسيع تجمع البريك، والتي لديها المزيد من المبررات أكثر من جنوب أفريقيا لإضافتها إلى البريك، حسب ما كتب" أونيل" (Alejandro Jesús Palacios Jiménez, 29 March 2019 , p 4)، وتشمل هذه القائمة: كوريا الجنوبية، تركيا، المكسيك ، إندونيسيا، وجميع هذه الدول لها ناتج داخلي إجمالي اكبر بمرتين أو ثلاث مرات من اقتصاد جنوب أفريقيا وبرصيد بشري أكبر (ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، 2016، ص 29)، وعند

النظر لمصطلح N-11 نجد أن نيجيريا ومصر هما الدولتان الأفريقيتان الوحيدتان، ولم يذكر أونيل دولة جنوب أفريقيا بينهم (Alejandro Jesús Palacios Jiménez, 29 March 2019, p 4)، وواقعيًا، تستغل دول البريك، وخاصةً الصين، جنوب أفريقيا لأغراضها السياسية والاقتصادية، مغذيةً رغبات جنوب أفريقيا لمزيد من الظهور على الساحة الدولية (Alejandro Jesús Palacios Jiménez, 29 March 2019, p 12).

كما ينصب معظم تركيز جنوب أفريقيا على حشد التمويل من تجمع البريكس لتطوير البنية التحتية الأفريقية، وقد أكد الرئيس "جاكوب زوما" في بيانه الافتتاحي في قمة البريكس الثالثة في سانيا عام 2011، أن مجموعة المدخرات الرئيسية لدول البريكس يمكن توجيهها إلى طلب أفريقيا على استثمارات واسعة النطاق لتطوير البنية التحتية والتصنيع؛ الأمر الذي يجب أن يثير اهتمام مجتمعات أعمال بريكس، وكرر "زوما" دعوة مماثلة في مجلس أعمال البريكس في أغسطس 2013، حيث دعا رجال الأعمال للتعاون مع جنوب أفريقيا لتقديم البنية التحتية في أفريقيا، وخاصة الطرق والسكك الحديدية (Elizabeth Sidiropoulos & Others, BRICS, AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE, July 2018, p 34).

يظهر جليًا عمق الفجوة التي تفصل جنوب أفريقيا عن باقي دول التجمع عند الأخذ بالمعيارين الاقتصادي والبشري؛ فقد نجحت جنوب أفريقيا في تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 1.5 % سنويًا من 2013 إلى 2017، في حين كان متوسط معدل النمو داخل تجمع البريكس 3.5 % تقريبًا (كونها الصين والهند أبرز الدول التي وصلت إلى 7.15 % لكل منهما على مدى السنوات الخمس الماضية)، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لجنوب أفريقيا تقريبًا ربع الناتج المحلي الإجمالي لروسيا – أضعف دولة من الناحية الاقتصادية ضمن دول تجمع البريكس– (309.109 مقابل 1.395.808 مليون دولار أمريكي)، ومن حيث عدد السكان، من الواضح أن جنوب أفريقيا متأخرة كثيرًا عن روسيا (56.5 مقابل 144 مليون شخص)، ولكن على العكس من ذلك، تعد جنوب أفريقيا هي الدولة التي لديها دين عام أقل (157102 مليون دولار أمريكي فقط مقارنة بروسيا التي لديها 206.960 مليون دولار أمريكي) (Ibid, p 5).

رغم أن الناتج المحلي الإجمالي لجنوب أفريقيا ليس في وضع جيد داخل دول البريكس فهو يبلغ حاليًا 16 % من إجمالي الناتج المحلي لقارة أفريقيا، وهذا يعني أن جنوب أفريقيا، التي يبلغ عدد

سكانها 56 مليون نسمة تقريبًا، تنتج في عام واحد سدس ما تنتجه 54 دولة أفريقية يعيش على أراضيها 1.228 مليار شخص، وربما يكون هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل دول البريك يقبلون انضمام جنوب أفريقيا، ومع ذلك، فإن الهيمنة الاقتصادية لجنوب أفريقيا داخل القارة بعيدة عن الوضوح، وبدأت دول مثل نيجيريا ومصر في الظهور، بالوصول إلى 17 % و 11 % على التوالي من إجمالي الناتج المحلي الأفريقي (Ibid).

تقيم بعض الدراسات آفاق التكامل الاقتصادي لدول البريكس؛ بهدف تحديد الآثار المحتملة للتكامل بين دول البريكس، تركيزًا على التجارة المتبادلة وتكامل التدفقات التجارية، كما تحدثت بعض الدراسات عن احتمالات توسع البريكس أو على الأقل إعادة هيكلتها بالاستناد إلى البحث عن البلدان ذات الخصائص المتشابهة، من حيث معدلات النمو الاقتصادي المماثلة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو القيمة السوقية للشركات العالمية (Ekaterina Y. Arapova, 2019, p 32).

ستستمر البريكس، وفقًا لبعض التوقعات، في التوسع وزيادة العضوية من خلال انضمام دول أخرى، منها الأرجنتين، التي تعد دولة صاعدة لديها إمكانات تنموية وموارد طبيعية غنية وقطاع زراعي متطور، وهي مجاورة للبرازيل أيضًا، وقد يُفترض أن تصبح الأرجنتين عضوًا جديدًا في دول البريكس، إذ دُعيت الأرجنتين للمرة الأولى للمشاركة في قمة جنوب أفريقيا عام 2018، وعلى الرغم من أن هذا لا يعادل بعد العضوية، إلا أنها لا تزال الخطوة الأولى نحو الانضمام والتحول إلى BRICSA، كما تم التحدث عن إمكانيات المكسيك منذ بداية إنشاء البريك والتحول إلى BRIMCS، إذ يشير "M" إلى المكسيك (Starciuc (Popa) Carolina,2018, p 62)، فقد دُعيت المكسيك لإجراء محادثات في قمة بريكس في شيامن في سبتمبر 2017، كما تُعتبر إندونيسيا مرشحة محتملة لعضوية البريكس في جنوب شرق آسيا (Selcuk Colakoglu, 2018, p 63).

سلطت شركة برايس ووترهاوس كوبرز PricewaterhouseCoopers الضوء على الدول المسماة E7، في أول تقرير لها عن العالم عام 2050، والذي احتضن أهم سبع اقتصادات ناشئة، أو كما تسمى باللغة الإنجليزية "7 Emerging Economies"؛ ومن هنا جاءت تسمية «E7»، وهي الصين والهند والبرازيل وروسيا أي (BRIC) إلى جانب إندونيسيا والمكسيك وتركيا، في مواجهة دول «مجموعة السبعة G7»، أي الاقتصادات العالمية السبعة الأولى، وهي: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا (Laurence Daziano, November 2014, p 11).

اقترح "توريل روبيني" الأستاذ في كلية ستيرن للأعمال، و"مورجان ستانلي" في عام 2009 استبدال روسيا بإندونيسيا بين دول البريك؛ لتصبح بذلك BIICs أو BICIs؛ بالإشارة إلى الميول الاستبدادية للنظام السياسي الروسي والضمور الديموغرافي والفساد المستوطن، مفضلين الحوكمة المالية للنمو الاقتصادي في إندونيسيا، التي وصلت لنسبة 6 % وتحسين المؤسسات الاجتماعية والسياسية، على اعتبار أن إندونيسيا تفي بمعايير القوى الصاعدة أفضل من روسيا (Ibid).

شملت بعض الدراسات اقتراحات لتوسيع البريكس بتحويل اختصارها إلى BRICK، وهنا يشير حرف "K" إلى كازاخستان أو جمهورية كوريا الجنوبية، أو BRICA مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي، أو BRICET لتشمل دول البريك جنبًا إلى جنب مع أوروبا الشرقية وتركيا، ورغم بعض السمات المشتركة في التوقعات الاقتصادية، لا تحتوي الدراسات على تحليل مفصل لتوحيد الكتل المقترحة؛ حيث تفتقر إلى استنتاجات عملية بشأن آفاق الأشكال أو الاتجاهات المحتملة للتعاون المتعدد الأطراف (Ekaterina Y. Arapova, 2019, p 32).

المحور الثالث

مبادرات البريكس للحوارات الإقليمية

يبحث تجمع البريكس بنظرة ثاقبة عن الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة؛ لكي يتوسع بها ويتمدد، ويستثمر إمكاناتها الاقتصادية (عبد الرحمن علي عبدالرحمن، مارس 2019، ص 98)، وتضاعفت أهمية الصعود الاقتصادي للبريكس بإدراك دول التجمع لأهمية دوره في إصلاح هيكل النسق الاقتصادي العالمي وتوسيع عملية صنع القرار داخله؛ مما دفعه إلى محاولة تمثيل أكبر عدد ممكن من الاقتصادات الناشئة والمهمة، وهو ما انعكس في اتجاهه لاستحداث صيغ تضمن تحقيق هدفه المتمثل في استيعاب الدول المهمة والاقتصادات الواعدة التي لم تنضم بعد إلى فئة الاقتصادات الصاعدة، وأعطت هذه العوامل البريكس ثقلا ومصداقية كبيرة في التعبير عن مصالح العالم النامي (جمال عدوي، 2019، ص 78).

بدأت جنوب أفريقيا آلية التواصل الإقليمي للبريكس، خلال استضافتها القمة الخامسة بمدينة ديربان في مارس عام 2013، التي سُميت "قمة البريكس وأفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع"، إذ دعت العديد من القادة الأفريقية للقمة للمشاركة والتفاعل في حوار مع قادة البريكس

Elizabeth Sidiropoulos & Others, BRICS, AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC) GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE , July 2018, p 34)؛ لجذب الاستثمارات في مجالات التنمية والتصنيع في أفريقيا، وخلال القمة أُعلن عن العديد من خطط الاستثمار في أفريقيا، إذ استغلت جنوب أفريقيا مكانتها البارزة في القارة للتوسط وتسهيل الاستثمار لاستخراج الموارد وتنميتها (Krishnendra Meena, December 2013, p 581)، وعُقد خلالها منتدى "البريكس أفريقيا" الأول للحوار، كجزء من نمط الحوار المسمى "BRICS + N"، إذ يشير حرف "N" هنا إلى كلمة "Neighborhood"، بمعنى الجوار، وجاء هذا النمط الحواري تعبيرًا عن الحاجة لمزيد من التنسيق والتعاون مع الدول غير الأعضاء (IĢıl ÇAVUġ, 2019, p 61)، ومنذ ذلك الحين، أصبح " BRICS + N" جزءًا منتظمًا من قمم البريكس، حيث يدعو رئيس القمة الدول من إقليمه (Elizabeth Sidiropoulos & Others, BRICS, AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE , July 2018, p 34).

اقترحت الصين، قبيل انعقاد قمة شيامن لعام 2017، تطوير ترتيب BRICS + N إلى+ BRICS، والذي نص على أن في مؤتمرات القمة لا تشارك البلدان النامية الإقليمية فحسب، بل وأيضاً البلدان الأخرى بدعوة من البلد المضيف (IĢıl ÇAVUġ, 2019, p 63)، وأعلن وزير الخارجية الصيني "وانج يي" في مارس عام 2017 عن مبادرة "البريكس بلاس BRICS Plus"، التي أكد فيها على أنها لا تنطوي على ضم أعضاء جدد، بل تحقق الانفتاح والتعاون والمنفعة المتبادلة، وهو ما يتوافق تمامًا مع روح البريكس، وأن الغرض من تنفيذها هو تعزيز الحوار بين دول البريكس وغيرها من الأسواق الناشئة والدول النامية، وتشجيع إقامة الشراكات وتيسير التنمية المشتركة والازدهار على نطاق أوسع (Ekaterina Y. Arapova, 2019, p 31).

تجلت نية البريكس بشأن التوسع في المستقبل القريب من خلال إجراءات وتصريحات قادة البريكس، عندما بدأت مبادرة بريكس بلاس، التي قُدمت إلى وسائل الإعلام على أنها "حوار مع الأسواق الناشئة والبلدان النامية لمناقشة التنمية العالمية والتعاون بين الجنوب والجنوب" (Elizabeth Sidiropoulos & Neuma Grobbelaar & Luanda Mpungose & Cyril Prinsloo, BRICS–Africa cooperation: achievements and opportunities, July 2018, p 3)، وتمثل عبارات الفقرتين السادسة والسابعة من إعلان سانيا، حين أعرب قادة البريكس عن نيتهم لتعزيز صوت البلدان الناشئة والنامية

على الصعيد العالمي وتعزيز التعاون في التنمية المشتركة (Starciuc (Popa) Carolina, 2018, p 61)، ودُشنت صيغة (بريكس+) في القمة التاسعة في سبتمبر عام 2017، تحت شعار: "شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر اشراقًا"، ودُعي قادة خمس دول للمشاركة في القمة، هم مصر وغينيا والمكسيك وطاجيكستان وتايلاند بصفة مراقب (نورهان الشيخ، العلاقة مع روسيا بين الاحتواء والصراع، يناير 2019، ص 114)، وذكر إعلان قمة شيامن أيضا أنه سيتم بناء علاقات أوثق على قدم المساواة مع القوى الناشئة من خارج دول البريكس (IĞıl ÇAVUğ, 2019, p 63).

شارك في القمة العاشرة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في 27 يوليو عام 2018 سبعة من رؤساء الدول الأفريقية، هم رؤساء ناميبيا وأنجولا وتوجو ورواندا وأوغندا والسنغال والجابون (نورهان الشيخ، العلاقة مع روسيا بين الاحتواء والصراع، يناير 2019، ص ص 114 – 115)، بالإضافة إلى الأرجنتين وتركيا وجمايكا، كما حضر القمة وفد مصري (جمال عدوي، 2019، ص 36)، إذ واصلت جنوب أفريقيا مبادرة "البريكس بلاس" التي بدأتها الصين عام 2017، ودعت ممثلي الدول الناشئة كضيوف، وهي: مصر بصفتها رئيس مجموعة 77 + الصين، وتركيا بصفتها رئيس منظمة التعاون الإسلامي، والأرجنتين بصفتها رئيس قمة مجموعة العشرين لعام 2018 وكعضو مؤثر في السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)، وجامايكا بصفتها الرئيس القادم للجماعة الكاريبية CARICOM، وإندونيسيا بصفتها الرئيس المشارك مع جنوب أفريقيا للشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا وكعضو مؤثر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة (Starciuc (Popa) Carolina, 2018, p 62).

إن كل دولة من البريكس رائدة في محيطها إقليميًا وقاريًا؛ وبالتالي، يبدو من المنطقي تمامًا أنه قد يحدث مزيد من التوسع في البريكس، ليس من حيث دعوة أعضاء جدد، ولكن من حيث التعاون على أساس التحالفات القائمة والبناء على مبدأ "تكامل التكامل" Integration of Integration؛ ويجعل النهج تجمع البريكس أكثر جاذبية للدول الأخرى (Alessadro Golombiewski Teixeira, 25 July 2019)؛ وبالتالي، تسعى مبادرة "BRICS+"، بدلاً من توسيع عضوية التجمع، إلى إنشاء منصة جديدة لتشكيل تحالفات إقليمية وثنائية عابرة القارات، تهدف للجمع بين كتل التكامل الإقليمي الرئيسية، والتي يمكن أن تشمل Mercosur، الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية (SACU)، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، واتفاقية التجارة الحرة بين

الصين والآسيان، و يُمكن أن تتشكل دائرة BRICS + من 35 دولة عضو بهذه المنظمات (Yaroslav Lissovolik, July 2017, p 4).

يسعى تجمع البريكس إلى بناء شبكة اتصال قوية، من خلال مبادرة BRICS + N ثم BRICS +؛ مما يدل على أن دول البريكس تحاول أن تصور التجمع على أنه نادٍ شامل، وسيحدد الوقت ما إذا كان لمبادرات التوسع نتائج إيجابية ملموسة (IĢıl ÇAVUğ, 2019, p 66)، كما أثبت التجمع أنه قادر على الاستفادة من مشاركة أعضائه في المنظمات الإقليمية المختلفة لتوسيع نطاق تعاونهم، وأنشأ التجمع العديد من المبادرات بهذا المعنى؛ للانخراط مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية (Filippo Cutrera, January 2020, p 20).

المحور الرابع

قمم البريكس المشتركة مع المنظمات الإقليمية

عقد البريكس قمم مشتركة مع بعض المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأوراسيا أعوام 2014 و2015 و2016، وهو ما سيتم تناوله كالتالي:

أولاً: قمة البريكس – اليوناسور عام 2014

يمثل اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) اليوناسور أحد أهم منظمات أمريكا اللاتينية، والذي تأسس عام 2008، متألفًا من جميع دول أمريكا الجنوبية وهي 12 دولة، بينما تأسست مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC) السيلاك عام 2011، محتضنةً 33 دولة تمثل جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويعيش على أراضيها 600 مليون نسمة (رنا أبو عمرة، أكتوبر 2016، ص 143)، واتجهت دول المنطقة لخلق بدائل إقليمية لمواجهة النفوذ الأمريكي، المتمثل في منظمة الدول الأمريكية، التي تأسست عام 1948، مواجهةً انتقادات لاذعة من المعسكر المعادي للولايات المتحدة في القارة، حتى وصفها الرئيس الفنزويلي "هوجو تشافيز" بأنها دمية في يد الولايات المتحدة؛ كإحدى أدوات السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية (رنا أبو عمرة، أكتوبر 2016، ص 145).

تتجاوز المبادرات والأجندات الإقليمية في أمريكا اللاتينية – التي تم تطويرها داخل CELAC و UNASUR بالأخص – الموضوعات التقليدية لتحرير التجارة والتمويل لتشمل القضايا السياسية

والاجتماعية والإنمائية، وهو ما يتزامن مع تراجع القيادة الأمريكية على المستوى العالمي والإقليمي في مقابل ظهور تجمع البريكس كقوى إقليمية وكجهات فاعلة عالمية (Cintia Quiliconi, 2017, p 25)، ويعد اليوناسور من أشكال المقاومة الصريحة للهيمنة الأمريكية، وتراجع قوة الولايات المتحدة، وفي ظل هذه الرغبة المتزايدة للتحرر من الهيمنة الأمريكية، استغلت البريكس هذه الفرصة، في محاولة لاستقطاب دول أمريكا اللاتينية لصالحها، وارتبط انعقاد القمة المشتركة بين البريكس واليوناسور عام 2014 بتلبية احتياجات شعوب أمريكا اللاتينية، من خلال بنك التنمية الجديد، واختار البريكس منظمة اليوناسور ؛ لعقد أول قمة مشتركة لمنظمة إقليمية مع البريكس، ويمكن القول إن هنالك سببين رئيسيين لاختيار اليوناسور بالأخص ضمن المنظمات الإقليمية بأمريكا اللاتينية.

تعد اليوناسور أكثر الصيغ الإقليمية مؤسسية، بوجود مقر لها في الاكوادور ، وتعقد اجتماعات وزارية بمجالات جوهرية، كما يرى بعض المحللين أنها بمثابة منبر للبرازيل لممارسة دورها الإقليمي المتنامي، وعلى الجانب الآخر تفتقر السيلاك إلى التمويل والهيكل التنظيمي، بمعنى أن ليس لديها ممثلون دائمون ولا مقر خاص بها (رنا أبو عمرة، أكتوبر 2016، ص 143).

توجد رغبة قوية من جانب البرازيل في تأكيد نفسها ضمن تجمع البريكس، وعقد قادة دول البريكس الخمس محادثات مغلقة في العاصمة برازيليا مع نظرائهم في منظمة اليوناسور من الأرجنتين وتشيلي وكولومبيا والإكوادور وفنزويلا ودول أمريكا اللاتينية الأخرى بعد فترة وجيزة من اجتماع قمة البريكس السادس في مدينة فورتاليزا بالبرازيل، الذي بلور بنك التنمية الجديد في يوليو 2014 (Donna E. Danns & George K. Danns, September 2015, p 131)، وأظهر ذلك الاجتماع بوضوح نية قادة البريكس في التوسع ورغبتهم في التمدد إلى دول أمريكا الجنوبية، في الفناء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية (جمال عدوي، 2019، ص 96)؛ ولذلك كان اجتماع فورتاليزا خطوة مهمة في مباراة الشطرنج الكبرى التي يتم لعبها على اللوحة الجيوسياسية العالمية فيما يتعلق بمحاولات الانتقال المستمر في النسق الدولي (Ronaldo Carmona, 2014, p 38).

عُقدت جلسة مشتركة للحوار مع قادة دول أمريكا الجنوبية؛ بهدف تعزيز التعاون بين دول البريكس وأمريكا الجنوبية، وتعزيز التعددية والتعاون الدولي؛ من أجل السلام والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة في عالم مترابط تحت ظل العولمة، وأكدت البريكس دعمها لعمليات التكامل في أمريكا الجنوبية، وأهمية اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) بشكل خاص في تعزيز

السلام والديمقراطية في المنطقة، وفي تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (Paragraph 3, The 6th BRICS Summit: Fortaleza Declaration, July 15, 2014, Fortaleza, Brazil)، والمحت الرئيسة البرازيلية "ديلما روسيف" إلى إمكانية تقديم المساعدة إلى الأرجنتين المثقلة بالديون والمهددة بخطر التخلف عن سداد 1.3 مليار دولار، وقال رئيس مجلس الوزراء الأرجنتيني، خورخي كابيتانيتش: "نحن بحاجة إلى بنوك التنمية التي تعمل كأدوات لتمويل أعمال البنية التحتية وزيادة القدرة التنافسية، على عكس البنوك الإنمائية بالأدوات الابتزازية للدول المتقدمة" (Donna E. Danns & George K. Danns, September 2015, p 131)، كما اقترح الوفد البرازيلي خلال هذه القمة طريقًا سريعًا عابر للمحيط يمر عبر أراضي البرازيل والأرجنتين وباراجواي وشيلي (Agostina Orsola Latino, July 2019, p 63).

لدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي احتياجات كبيرة لم تُلبى في مجال البنية التحتية، ويبدو أن بنك التنمية الجديد هو العنصر الأكثر جذبًا لهم، ومن المرجح أن يدعمهم في هذا المجال؛ نظرًا لتركيزه على دعم التنمية المستدامة وتطوير البنية التحتية، فضلاً عن أن انشغال الولايات المتحدة بسياساتها الداخلية وتركيزها الرئيسي على الحروب وتهديدات الإرهابيين، وإهمالها للمخاوف التنموية للاقتصادات الناشئة والدول النامية مثل تلك الموجودة في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد أوجد فراغًا أعطى الشرعية والفرصة لدول البريكس وبنك التنمية الجديد الخاص بها للعب دور أكبر في المنطقة (Donna E. Danns & George K. Danns, September 2015, p 130).

إن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في وضع جيد كمنطقة للمساومة مع بنك التنمية الجديد، وقد تسهل عضوية البرازيل في البريكس والمنظمات الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذا الغرض، بل ويمكنها توفير منتدى موحد للتعامل مع بنك البريكس (Donna E. Danns & George K. Danns, September 2015, p 130)، كما إن مشاركة البريكس مع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليست فقط عاملاً في تعزيز التعددية القطبية، ولكنها تحقق أيضًا مزايا اقتصادية لكلا المجموعتين، ففي حين أن اقتصاديات البريكس سريعة النمو بموارد مالية ضخمة، سجلت مجموعة دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أيضًا نموًا رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي (Donna E. Danns & George K. Danns, September 2015, p 131).

لدى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنوك تنمية قوية وترتيبات مؤسسية أخرى لها أغراض مشابهة لتلك التي لبنك التنمية الجديد، إذ يمكن أن تدعم وتساعد في توجيه التمويل من بنك التنمية الجديد، كما إن بعض دول البريكس لديها بالفعل مصالح مالية في بعض بنوك التنمية في المنطقة، وقد تعمل البريكس من خلال بنك التنمية الجديد الخاص بهم على مشروعات تمويل مشتركة مع مؤسسات التنمية الإقليمية ومتعددة الأطراف مثل بنك تنمية أمريكا اللاتينية (CAF)، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) ومصرف التنمية الكاريبي (CDBd)، وتتمثل فائدة التمويل المشترك مع المؤسسات التي تشترك في أغراض مماثلة، في أن بنك التنمية الجديد يمكنه الاستفادة من رأس المال البشري ومعرفة تلك المؤسسات بالمنطقة (Donna E. Danns & George K. Danns, September 2015, p 131)، وبالنسبة للبرازيل، الدولة الوحيدة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يمثل صندوق احتياطي الطوارئ شبكة أمان يمكنها المساعدة في مواجهة صعوبات في ميزان المدفوعات على المدى القصير، ومع ذلك، يجب أن تكون البرازيل مستعدة لمساعدة البلدان الأعضاء الأخرى إذا كانت بحاجة إلى دعم مالي (Donna E. Danns & George K. Danns, September 2015, p 130).

يعيد تحرك البريكس لمنطقة أمريكا الجنوبية إلى الأذهان سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه الدول الشيوعية التابعة للاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة.

ثانيًا: قمة البريكس – منظمة شنجهاي للتعاون – الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عام 2015

بدأت منظمة شنجهاي للتعاون كمجموعة عام 1996؛ بهدف أساسي هو مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية، ومحاربة الجريمة وتجارة المخدرات، ومن بين مؤسسيها الصين وروسيا، ثم انضمت الهند إليها، بعد أن حصلت على صفة مراقب، وتضم المنظمة الآن 8 دول : (روسيا – الصين – الهند – باكستان)، وأربع دول من آسيا الوسطى (كازاخستان – قيرغيزستان – طاجيكستان – أوزباكستان)، إذ تعد فاعلاً أمنيًا مؤثرًا في أوراسيا، ونواديًا نوويًا جديدًا يضم روسيا والصين والهند وباكستان خارج النادي النووي التقليدي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، ويشمل حلفاءها الغربيين في حلف شمال الأطلسي (نورهان الشيخ، العلاقة مع روسيا بين الاحتواء والصراع، يناير 2019، ص 114)، ويعدها المختصون أنها ليست مجرد منظمة للتعاون والتنسيق بين أعضائها بقدر ما هي تحالف عسكري، بقيادة روسية–صينية كقوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى (رحايلي سعاد، 2019، ص 104).

أُعلن عن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بمبادرة من فلاديمير بوتين، كاتفاق تكامل إقليمي بين الجمهوريات السوفييتية السابقة، على غرار الاتحاد الأوروبي، وقعته خمس دول، هي: (روسيا – بيلاروسيا – كازاخستان – قيرغيزستان – أرمينيا)، وروسيا البيضاء (نورهان الشيخ، منظمة شنغهاي .. رقم صاعد في معدلات القوة، يناير 2019، ص 241)، ومع ذلك فهو ليس المشروع الأول من نوعه الذي أطلقته دول أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، ولكنه هو الأول الذي يفي فيه الأعضاء فعليًا بالتزاماتهم وينفذون الاتفاقات التي وقعوا عليها، إذ ينصب تركيزه على إنشاء مؤسسات فوق وطنية وأنظمة مشتركة لتنظيم التجارة، وبموجب هذه المبادرة، شهد الاتحاد تنفيذ اتحاد جمركي، تم على إثره إلغاء الحدود الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء، وإدخال تعريفة جمركية خارجية مشتركة، ونُقلت عملية صنع القرار بشأن القضايا الجمركية إلى "اللجنة الاقتصادية الأوراسية" فوق الوطنية (Alexander Libman, 2016, p 43).

اتخذت القمة السابعة في أوفا في يوليو عام 2015 محور الشراكة لدول التجمع كعامل محوري للتطورات العالمية، إذ تميزت بدعوة رؤساء حكومات تكتلات اخرى، حيث اجتمع قادة البريكس مع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنجهاي للتعاون (علي مسعود، "تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، مجلة أفاق آسيوية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 22)، وركزت القمة بشدة على فكرة الاتصال، الذي يهدف لتنسيق السياسات والاستراتيجيات الديناميكية لمعالجة القضايا الإقليمية (IĢıl ÇAVUġ, 2019, p 62).

ولم تخرج هذه القمة المشتركة بين المنظمات الثلاث عن كونها حوارًا حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، يرسي أساساً متيناً لتحقيق المنفعة المتبادلة؛ سعيًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال التعاون الدولي وتعزيز آليات التكامل الإقليمي، في إطار الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي (Paragraph 3, VII BRICS Summit: 2015 Ufa Declaration, Ufa, Russia, July 9, 2015).

عقدت البريكس تلك القمة الثلاثية؛ بناء على دعوة من روسيا، بصفتها البلد المضيف ورئيس قمة البريكس لعام 2015، وتعتبر تلك القمة بين المنظمات الثلاث محاولة من روسيا لكبح جماح الطموح الصيني في منطقة أوراسيا، كإطار لتنظيم النفوذ الصيني والروسي أيضًا، نحو مزيد من التعاون بين البلدين.

ثالثًا: قمة البريكس – مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات عام 2016

شاركت الدول الأعضاء في مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات BIMSTEC إلى الحوار في القمة الثامنة المنعقدة في غوا عام 2016 (IÇıl ÇAVUğ, 2019, p 63)، وذلك بدعوة من الهند، كمضيف لقمة بريكس 2016، وتتألف هذه المبادرة من مجموعة من سبع دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وهي الهند وبنجلاديش وبوتان ونيبال وتايلاند وميانمار وسريلانكا (Ekaterina Y. Arapova, 2019, p 31)، وكان الهدف من انعقاد القمة المشتركة بين قادة دول البريكس ودول البيمستيك هو مشاركة الاقتصادات النامية والناشئة، واستكشاف إمكانيات توسيع العلاقات التجارية والتعاون الاستثماري، كفرصة لتجديد الصداقة بين البريكس وبيمستك، وتعزيز أهدافهم المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية والازدهار (Paragraph 5, 8th BRICS Summit: Goa Declaration, Goa, India, October 16, 2016).

بعد نهاية الحرب الباردة، حاولت الهند وتايلاند إعادة التواصل مع بعضهما البعض، عبر تسريع خطط التواصل بين الشرق والغرب عبر خليج البنغال؛ مدفوعة بمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والمصالح، وقد مثلت هذه المبادرة إحياءً للتعاون في منطقة خليج البنغال بعد عقود من الاختلاف السياسي والاقتصادي والجغرافي الاستراتيجي قوض شعور المجتمع بالمنطقة (Constantino Xavier & Riya Sinha, 2020, p 38)، إذ تنظر الهند، التي يعيش ما يقرب من ربع سكانها في الولايات المطلة على الخليج، إلى أسواق جنوب شرق آسيا بشكل متزايد على أنها تزيد من التواصل والنمو والتنمية؛ اعتمادًا على تبنيها لسياسات "انظر إلى الشرق" (Constantino Xavier & Riya Sinha, 2020, p 39).

تأسست BIMSTEC عام 1997، كمنظمة مدفوعة بالتعاون التكنوقراطي، والذي يشمل مستويات متعددة من الاجتماعات لمجموعات عمل لصنع السياسات، وقد شهدت المنظمة زخمًا كبيرًا مع مطلع الألفية الثالثة، ولكنها فشلت في تحقيق تقدم ملموس، مثل فشل تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنطقة التجارة الحرة BIMSTEC، والتي اقترحتها القمة الأولى في بانكوك في يوليو 2004، كما

عُقدت القمم الثانية والثالثة والرابعة في 2008 و2014 و2018 على التوالي (Constantino Xavier & Riya Sinha, 2020, p 35).

يعد خليج البنغال هو أكبر خليج في العالم؛ مما يعطي أهمية محورية للبلدان المجاورة له، وهو عبارة عن حوض مثلث يربط المحيطين الهندي والهادئ، ويمتد من الغرب إلى الشرق بين سريلانكا وبنجلاديش وماليزيا، كما يحتل خليج البنغال موقعًا مركزيًا فيما يتعلق بالتدفقات الاقتصادية العالمية، إذ يعبر ربع السلع المتداولة عالميًا خليج البنغال كل عام كممر بحري استراتيجي (Constantino Xavier, 2018, p 5).

يعيش ربع سكان العالم في الدول السبع حوله، ويعيش نصف مليار شخص مباشرة على حافة الساحل، ويقترب إجمالي الناتج المحلي مجتمع من 2.7 تريليون دولار، وتمكنت جميع البلدان السبعة من الحفاظ على متوسط معدلات النمو الاقتصادي السنوي بين 3.4 و7.5 في المائة من عام 2012 إلى عام 2016، كما يعد الخليج غني أيضًا بالموارد الطبيعية غير المستغلة، مع بعض أكبر احتياطيات العالم من الغاز والمعادن الأخرى في قاع البحار، بالإضافة إلى النفط (Constantino Xavier, 2018, p 5).

يعد هذا الخليج أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للصين للحفاظ على طريق الوصول إلى المحيط الهندي، وبالنسبة للهند، فهو طريق حاسم لإبراز قدراتها البحرية الجديدة، وعلى الرغم من الإمكانات الاقتصادية المتزايدة لخليج البنغال، تعاني الدول المجاورة لخليج البنغال من قلة التكامل الاقتصادي من حيث الاقتصاد والاتصال والتنقل والاستراتيجية الجغرافية، تظل بلدان المنطقة إلى حد كبير على هامش التطورات العالمية الرئيسية (Constantino Xavier, 2018, p 5)؛ ولذلك عملت الهند على إحياء البيمستك كمنتدى ذي أولوية وأهمية للتعاون الإقليمي في تلك المنطقة؛ من خلال عقد قمة BRICS–BIMSTEC عام 2016؛ بهدف لفت وجذب انتباه المجتمع الدولي.

خاتمة

تناول هذا البحث العلاقات بين تجمع البريكس والقوى الصاعدة الجديدة، وذلك من خلال أربع محاور، إذ عرض في المحور الأول والمعنون بـ "تأثير البريكس على الاقتصاديات الصاعدة"، من حيث تأثير ظاهرة دول البريكس كمفهوم وكمجموعة على أدبيات ودراسات الاقتصاد السياسي الدولي، وخاصةً مفاهيم الاقتصاديات الصاعدة، وهو ما تمثل في ظهور عدة تصنيفات تشمل

مصطلحات واختصارات لمجموعات من الدول تعمل على تدعيم التعاون بينها أسوةً بتجمع البريكس، ثم في المحور الثاني والمعنون بـ "احتمالات انضمام دول صاعدة لتجمع البريكس" عرض موضوع انضمام جنوب أفريقيا للبريك بين مؤيد ومعارض، وأبرز الدول التي يمكن أن تنضم للبريكس، ثم المحور الثالث والمعنون بـ "مبادرات البريكس للحوارات الإقليمية"، الذي استخلص انفتاح البريكس على آليات التعاون والمشاركة البناءة مع الدول الأخرى والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية في التعامل مع القضايا العالمية الحالية، وأخيرًا، المحور الرابع والمعنون بـ "قمم البريكس المشتركة مع المنظمات الإقليمية"، استعرض مشاركات تجمع البريكس مع بعض المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها اتحاد دول أمريكا الجنوبية (اليوناسور)، ومنظمة شنجهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات (البيمستيك).

وإجمالاً يتعين التأكيد على الملاحظات الختامية التالية:

- يؤكد الوضع الراهن استمرار نظرية بريك BRIC التي أرساها "جيم أونيل Jim O'Neill "بمؤسسة Goldman Sachs عام 2001؛ ومن ثم صاغ "أونيل" نفسه مصطلح N-11؛ للإشارة إلى أكثر الاقتصاديات قربًا للانضمام للبريك، بعد الاطلاع على عدد من المعايير الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية، وبالنظر إلى نسب مساهمات الدول في التجارة الدولية، فضلاً عن النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.
- شكل مصطلح N-11 الانطلاقة الحقيقية للاختصارات الاقتصادية الأخرى، باستثناءات قليلة في الدول المختارة، وعلى رأسها مصطلحات CIVETS وMINT وMIST/MIKT ، ويعمل صناع القرار بهذه الدول على تحويل هذه الاختصارات النظرية إلى واقع، فقد بدأت مجموعة ميكتا MIKTA على نفس النهج الذي بدأ منه تجمع البريكس، ببدء أول تنسيق على المستوى السياسي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد نشهد نشأة ميكتا على غرار البريكس في المستقبل القريب.
- تركز البريكس على الدول النامية، مستغلةً تأسيس بنك التنمية الجديد، إذ يجعل عدد السكان الكبير للدول النامية سوقًا كبيرًا للاستثمار والاستيراد من دول البريكس، ويُمكن أن تؤدي العلاقات بين تجمع البريكس والدول النامية إلى ظهور استراتيجيات مشتركة من أجل المنفعة المتبادلة، وهو ما يتجسد في ترك الباب مفتوحًا لتقديم المساعدة لاقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية

الأخرى، وعلى رأسها دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والبلدان الأفريقية والآسيوية للحصول على تمويل من بنك التنمية الجديد.

- تعمل البريكس على إنشاء مبادرات للتواصل، حيث تدعو البلد المضيف القادة الإقليميين للدول المجاورة لها للانخراط مع قادة البريكس أثناء كل قمة للتجمع، ومكّنت تلك الاجتماعات الأعضاء الخمسة على إشراك جيرانهم وتعزيز حوار أوسع حول التحديات المشتركة، على مدى السنوات الماضية، ولكن لم تطرح القمم المشتركة للبريكس مع المنظمات الإقليمية الأخرى نقاطًا جوهرية أو مبادرات أو مشاريع مشتركة يمكن العمل عليها، وبصفة عامة كانت هذه القمم فرصة للتباحث والحوار بشأن القضايا والتحديات المشتركة دون طرح خطوات تنفيذية.
- نسبية المعايير بشأن تشكيل القوى الصاعدة، وهو ما يتمثل في انتقاد "جيم أونيل" لانضمام جنوب أفريقيا للبريك، في حين أن مصطلح CIVETS الذي صاغه "روبرت وارد" أشار إلى جنوب أفريقيا كقوة صاعدة جديدة.
- أحد السيناريوهات المطروحة لمستقبل تجمع البريكس هو التحالف، بتوسيع مجموعة البريكس، وقد نرى في المستقبل القريب، استقطابًا للقوى الصاعدة لصالح تجمع البريكس، وهو ما قد يتمثل في محاولات ضم تجمع ميكتا MIKTA ككل مع تجمع البريكس؛ حتى يكون للدول الصاعدة صوتًا مسموعًا داخل مجموعة العشرين، أو على الأقل انضمام أي من دول ميكتا للبريكس؛ لتكوين تحالف الدول الصاعدة BRICS Plus Alliance؛ انطلاقًا من حسابات براجماتية ومصلحية؛ اعتمادًا على تبني نهج واستراتيجية تحقيق المكاسب المشتركة لمختلف الأطراف، التي تُسمى Win–Win Approach.
- محدودية الدور الذي قام ويقوم به تجمع البريكس في ظل تفاعلات النسق الدولي، إذ كان ولا يزال من المفترض لتجمع البريكس أن يعمل على استغلال الظروف الدولية لصالحه باستقطابه للقوى الصاعدة؛ ولذلك يحتاج تجمع البريكس للبدء في إجراءات ملموسة في هذا السياق.
- ضرورة طرح مبادرات تنفيذية بين البريكس وبعض المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوراسي واليوناسور، والخروج من الإطار الحواري للقمم المشتركة إلى الإطار التنفيذي بمبادرات مشتركة يجري تنفيذها على أرض الواقع بين هذه المنظمات؛ لضمان استقطاب القوى الصاعدة الجديدة لصالح تجمع البريكس مستقبلاً.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ- الرسائل العلمية

1. جمال عدوي، **تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي**، رسالة ماجستير (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، 2019/2018)
2. رحايلي سعاد، **الصعود الاستراتيجي الروسي – الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي**، رسالة ماجستير (جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018 – 2019)
3. سيدهم ليندة، **مجموعة البريكس منظور جديد للتكتلات الدولية**، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019)
4. وليد ابراهيم حديفة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا**، رسالة دكتوراه (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، 2014 – 2015)

ب- الدوريات والمقالات العلمية:

5. رنا أبو عمرة، منظمة الدول الأمريكية بين إرث الماضي وتطلعات المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (206)، المجلد 51، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2016، ص 142 – 146
6. عبد الرحمن علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، جامعة البصرة، المجلد 16، العدد 65، مارس 2019، ص ص 80 – 101
7. علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، **مجلة أفاق آسيوية**، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص ص 17 – 36
8. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا، **مجلة جامعة النهرين**، العدد 45، 2016، ص 1-47
9. نورهان الشيخ، العلاقة مع روسيا بين الاحتواء والصراع، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 215، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2019، ص ص 112 – 115

10. نورهان الشيخ، منظمة شنغهاي .. رقم صاعد في معدلات القوة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 215، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2019، ص ص 238 – 241

ثانيًا: المراجع الأجنبية

A-Documents

11. Paragraph 3, The 6th BRICS Summit: Fortaleza Declaration, July 15, 2014, Fortaleza, Brazil
12. Paragraph 3, VII BRICS Summit: 2015 Ufa Declaration, Ufa, Russia, July 9, 2015
13. Paragraph 5, 8th BRICS Summit: Goa Declaration, Goa, India, October 16, 2016

B- Books

14. Siswo Pramono (ed.), **MIKTA: current situation and the way forward, Policy Analysis and Development Agency**, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Indonesia, 2018

C- Academic Theses

15. IĢıl ÇAVUġ, **GROWING MULTIPOLARITY IN THE GLOBALIZED WORLD: THE POLITICAL ECONOMY OF THE BRICS**, Master Thesis (Hacettepe University, Graduate School Of Social Sciences, Department of International Relations, Ankara, Turkey, 2019)

D- Articles & Periodicals

16. Agostina Orsola Latino, **The new development bank: Another BRICS in the wall?,** In: Elena Sciso (Ed.), Accountability, Transparency and Democracy in the Functioning of Bretton Woods Institutions, Springer, July 2017
17. Alejandro Jesús Palacios Jiménez, **South Africa's role in the BRICS**, Center for Global Affairs & Strategic Studies, Universidad de Navarra, Spain, 29 March 2019
18. Alexander Libman, "Linking the Silk Road Economic Belt and the Eurasian Economic Union: Mission Impossible?", **Transportation Politics and economics in Eurasia, Caucasus International**, Vol. 6, No: 1, Summer 2016, pp 41 – 53
19. Cintia Quiliconi, Latin American Integration: Regionalism à la Carte in a Multipolar World?, **Colombia Internacional**, Vol. 92, October - December 2017, pp 15-41

20. Constantino Xavier & Riya Sinha, Regional Connectivity and India's BIMSTEC Policy, **National Security, Vivekananda International Foundation**, Vol.3, Issue 1, 2020, pp 34-51
21. Constantino Xavier, BRIDGING THE BAY OF BENGAL Toward a Stronger BIMSTEC, **Carnegie Endowment for International Peace**, India, 2018
22. Donna E. Danns & George K. Danns, Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean, **Journal of Business & Economic Policy**, Vol. 2, No. 3, September 2015, pp 125 – 134
23. Ekaterina Y. Arapova, **The "BRICS Plus" as the First International Platform Connecting Regional Trade Agreements**, Asia-Pacific Social Science Review, 19(2), 2019
24. Elizabeth Sidiropoulos & Cyril Prinsloo & Luanda Mpungose & Neuma Grobbelaar, BRICS, AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE, **GEGAfrica Policy Briefing**, July 2018
25. Elizabeth Sidiropoulos & Neuma Grobbelaar & Luanda Mpungose & Cyril Prinsloo, BRICS-Africa cooperation: achievements and opportunities, **GEGAfrica Policy Briefing**, July 2018
26. Filippo Cutrera, Do the BRICS care about International Security?, BPC Policy Brief, BRICS Policy center, V. 9, N. 2, Brazil, January 2020
27. Hongmei Li & Leslie L. Marsh, Building the BRICS: Media, Nation Branding, and Global Citizenship, **International Journal of Communication**, Vol 10, 2016, pp 2973–2988
28. Jorge A. Schiavon & Diego Domínguez, "Mexico, Indonesia, South Korea, Turkey, and Australia (MIKTA): Middle, Regional, and Constructive Powers Providing Global Governance", **Asia & The Pacific Policy Studies**, vol. 3, no. 3, 2016, pp. 495-504
29. Krishnendra Meena, BRICS: an explanation in critical geography, **Contexto Internacional** , vol. 35, no 2, December 2013, pp.565-593
30. Laurence Daziano, **THE NEW WAVE OF EMERGING COUNTRIES**, The Fondation pour l'innovation politique Fondapol, France, November 2014

31. Md. Nazmul Islam, BRICS, MIKTA, SCO and IBSA: Emerging Global Organizations and Groups: A Paradigm Shift for New World Order, ADAM AKADEMİ Sosyal Bilimler Dergisi, **ADAM Academy Social Sciences Journal**, 9(2), 2019, p 482
32. Ronaldo Carmona, THE RETURN OF GEOPOLITICS: THE ASCENSION OF BRICS, **Brazilian Journal of Strategy & International Relations**, v.3, n.6, Jul./Dec. 2014, p p. 37-72
33. Sebastian Haug, Exploring 'Constructive Engagement': MIKTA and Global Development, **Rising Powers Quarterly**, Volume 2, Issue 4, 2017, pp 61-81
34. Shraddha Naik, "The Rise of BRICS- A Multipolar World?", Jawaharlal Nehru University, New Delhi, Asia-Pacific ISA Conference, 25-27 June 2016
35. Starciuc (Popa) Carolina, The Importance of the BRICS Group in the International Economic System, **"Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series**, Volume XVIII, Issue 2, 2018, pp 59 – 63
36. Yaroslav Lissovolik**, BRICS-PLUS: ALTERNATIVE GLOBALIZATION IN THE MAKING?,** Valdai papers, no. 69, July 2017, p 4
37. Ziya Öniş & Mustafa Kutlay, The dynamics of emerging middle-power influence in regional and global governance: the paradoxical case of Turkey, **AUSTRALIAN JOURNAL OF INTERNATIONAL AFFAIRS**, VOL. 71, NO. 2, 2017, pp 164–183
38. Ziya Öniş & Şuhnaz Yılmaz, **Turkey and Russia in a shifting global order: cooperation, confict and asymmetric interdependence in a turbulent region**, Third World Quarterly 37 (1), 2016, pp 71 - 72

E- Websites

39. Alessadro Golombiewski Teixeira, BRICS: The future ahead, **CGTN**, 25 July 2019, available at: https://bit.ly/2RYog74